

قطر بعد الإعلان عن انتهاء الأزمة الخليجية

قطر، صرح ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بأن القمة الخليجية التي تستضيفها محافظة "الغلا" ستكون "جامعة للكلمة وموحدة للصف". وربما تكون الأمور قد عادت إلى المسار الدبلوماسي غير المعلن. وكانت إدارة ترامب التي سترحل بعد أيام، قد حرصت على إنهاء الأزمة، دون أي تغييرات تلامس أسبابها. وهذا بحد ذاته، سيجعل قطر أكثر قناة سياساتها، ويحفزها على الحركة في العديد من الاتجاهات، بالتزامن مع تركيا التي تعد قطر الحليف الأساسي والأهم بالنسبة إليها في المنطقة العربية. وعند النظر إلى جوهر العلاقة التركية القطرية، يتأكد بالمنطق أن فحوى الأسباب المعلقة كلها، التي دعت إلى مقاطعة قطر؛ موصول بهذا الجوهر وقوامه أن الدولتين تتبنين سياسات متطابقة تجاه قضايا المنطقة، وتقدمان دعماً لتيارات وجماعات الإسلام السياسي العنفي وغير العنفي، وعلى رأسه جماعة "الإخوان" التي تعتمد انقراض الدوحة عليها كأداة للنقوذ ولتنفيذ سياسات محددة في المنطقة.

عدلي صادق
كاتب وسياسي
فلسطيني

بينما الأمور تتجه، على المستويين الإقليمي والدولي، إلى تصفير المشكلات وإخماد بؤر التوتر، تماشياً مع السياسة الأميركية المتوقعة، حبال منطقة الشرق الأوسط، بدأ أن الدوحة، وحدها، هي التي رأت في التهديد فرصة للاستمرار في حركتها التي كانت سبب وموضع الخلاف مع الدول التي قاطعتها.

وكانت الإدارة الأميركية، في عهد الرئيس دونالد ترامب، هي التي تفاضت عن أسباب خصومة هذه الدول مع قطر، ولم تأخذ بشيء من هذه الأسباب، وبخاصة الموضوع الأمني الذي قيل فيه، إن الدوحة تدعم أنشطة إرهابية متطرفة وتتدخل في الشؤون الداخلية للدول التي قاطعتها، على النحو الذي يناقض الاتفاق الأمني، الذي وقّعه قادة دول مجلس التعاون الخليجي في يناير 2014. وكان الاتفاق قد أكد على عدم تدخل أي دولة عضو، في الشؤون الداخلية لأي من دول المجلس، سواء كان ذلك بشكل مباشر، أو بشكل غير مباشر. وقد اتفق الخليجيون قبلئذ، على عدم دعم كل من يعمل على تهديد أمن واستقرار دول المجلس من منظمات أو أفراد؛ سواء عن طريق العمل الأمني المباشر، أو عن طريق محاولة التأثير السياسي وعدم دعم الإعلام المعادي.

وبينما استمر الإعلام القطري، في التلميح والتصريح، بأن الدول التي خصمت الدوحة، إنما تفعل ذلك بسبب "تفريطها" بالقضايا العربية والأمثلة لخيارات الرئيس ترامب وتوجهاته؛ إلا أنها، ومعها هذا الرئيس نفسه، ظلا على علاقة قوية، أنتجت ثلاث عشرة اتفاقية أمنية بين قطر والولايات المتحدة.

ولم يلق تلعيل الدول التي سحبت سفرها من الدوحة، بأنها اضطرت إلى ذلك بسبب عدم التزام قطر باتفاق الرياض، الذي وقّعه عليه الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، وبسبب دعم الدوحة للإرهابيين.

إن ذلك يضيف إلى البراهين الكثيرة، على أن قطر، احتفظت بعلاقة استراتيجية مع الولايات المتحدة، ولم تتأثر هذه العلاقة بمواقف الرئيس ترامب من قضية فلسطين وحقوق الفلسطينيين، وقضايا القدس والجولان والمستوطنات.

وفق هذه المعطيات، وبشفاعة السياسة الأميركية، وجدت الدوحة نفسها كمن انتصر في المعركة مع جزء معتبر من دول الإقليم، وكانها هي التي استطاعت إحراز التراجعات التي تتوالى فصولاً، في قضايا سوريا وليبيا والعراق واليمن، وفي الخلاف الذي بدأ في الثلاثي، دون أن تحقق الدول التي قاطعتها أي شرط من شروطها، ولم تحرز تقدماً في محاولتها تغيير سلوك الدوحة.

كان هذا المنحى، يشجع الدوحة على الاستمرار في سياساتها التقليدية، مع إضافة ميادين جديدة لحركتها. وفي الحقيقة، بعد أن خسرت قطر رهانها على ما سُمي بـ "الربيع العربي" باتت ترى في نتائج القمة الخليجية خسارة لرهان الدول الأخرى على مقاطعة الدوحة، لاسيما بعد أن كان حضور الشيخ تميم بن حمد آل ثاني القمة الخليجية الأخيرة، في الخامس من يناير 2021 رهناً بإعلان مسبق عن فتح الأجواء والحدود البرية والبحرية بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر بدءاً من اليوم نفسه، وللتأكيد على نية الرياض لإظهار حسن الاستقبال لحاكم



ما يجدر بلّجين أن تعرفه

الذي يتواطأ ضمناً مع فلول جماعة الإخوان. كما أنها تتعرض لتهديد مباشر من إيران. وما كان ضرب منشآت أرامكو إلا دليلاً واحداً عليه. أين تقف لجين وقريناتها من كل هذا؟ سؤال يستدعي استدركاكاً على الأقل.

الانتماء لوطن، يستدعي أن تقف لجين نفسها لتقول لثروبو، "لا تخلط حبالاً بنابيل. قضيتي شيء، والنيل من السعودية شيء آخر".

كثيرون في العراق كانوا يعدون أنفسهم معارضين لسلطة الدكتاتورية. ولكنهم تلقوا صفعاً على الوجه، عندما رأوا كيف أن بلدهم تعرض للاغتصاب تحت دعاوى الحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية.

كان الاستبداد أرحم، وأقل كلفة مليون مرة في بلد انتهن، تحت تلك الدعاوى، إلى خراب شامل، وضحية أفاقين تولوا السلطة لفسدوا ويقتلوا ويتنكحوا حقوق الملايين، وليدمروا مدناً بأسرها على رؤوس أهلها، من دون أن ينتقد أحد في الغرب نقداً حقيقياً، لأن ما يقومون به، يذهب إلى البنوك الغربية، مما يغني عن أي نقد أو تجريم.

سيفال، لا هذا ولا ذاك. هذا صحيح. ولكن السياقات تفرض نفسها في النهاية. المدافعون عن حقوق الإنسان وحرياته، أقل تأثيراً من أن يفرضوا سياقاتهم الخاصة في السابق مع غرب يريد أن يُبلي مصالحه أولاً. ويستطيع في كل وقت أن يسرق اللقمة من الفم. وهو عندما يتدخل مدافعاً عن حقوق الإنسان، فليست حقوق الإنسان هي ما يهيمه حقاً.

التنافس الاستراتيجي مع الصين، يتخذ اليوم من انتقاد الانتهاكات التي يتعرض لها المسلمون الإيغور بكثرة له، منذ متى كانت حقوق المسلمين مهمة للغرب؟ هذا ما كان يجب أن يُفهم، من قبل أن نتلقى الصفحة.

الأمير محمد بن سلمان يتحول إلى ظاهرة إصلاحية، هو بمفرده، وهذا واحد من مصادر الخطر عليه، لأن الإصلاح ما لم يكن مدفوعاً بقوة اجتماعية توازي مكانة الغرف وطبقة الدفاع عنه، فإنه مغامرة سياسية فعلية. ولكنه يتحدى الرائد والسائد في المألوف، ويستخدم نفوذه وحقوقه الملكية لكي يخدم حقوق مواطنيه، وهو يفعل ذلك أسرع مما يحتمل الكثيرون، ولكن أبداً مما يريد الكثيرون أيضاً. والميزان بين الاجتماعي والسياسي والديني والاستراتيجي أثقل من جبل على الكتف.

كل الذين هم من جبله، في السعودية وخارجها، يجب أن يناصروه، ويشدوا من أزره، ويتفهموا أن الميزان ميزان على الأقل.

والقيم الاجتماعية، ومفهوم آخر له يقيم وزناً للحقوق الفردية. العراقيات، على سبيل المثال، كن يدافعن عن حقهن في السفور، من قبل 80 عاماً، وفرّز به، من قبل أن تنقلب الآية عندما حدثت الردة التي لحقت بتولي الميليشيات التابعة لإيران السلطة في العراق عقب غزو العام 2003.

لا أحد ينتقد انقلاب الظاهرة هناك، لا في الولايات المتحدة ولا في كندا. كما لا أحد ينتقد الانقلاب البشع الذي لحق بقانون الأحوال الشخصية العراقي الذي كان سائداً في عهد الرئيس الراحل صدام حسين.

يجدر نكر هذا المثال، ليس للنظر في تاريخ الصراع من أجل المساواة بين الرجل والمرأة، وإنما للنظر في صلته بالسياسة.

الغرب انتقائي بقيمه. يكيل بمكباين، ويعتبر ثقافته هي القاعدة. وهذه مشكلة لكل مثقف يتعين أن يتفحص موطن قديمه، قبل أن تنزلق بمكباين، وتنتهي بالأخر.

الإصلاح في تونس، لا يمكن أن يكون هو نفسه الإصلاح في السعودية. المثقف، إذا شاء أن يتصرف كمثقف فعلاً، لا يستطيع أن يوازي بين تاريخين اجتماعيين مختلفين إلى ذلك الحد.

فكيف بالتوازي مع الغرب نفسه؟ يحتاج الأمر بعض استدركاك على الأقل. يحتاج مستويين من الفهم. الأول في الطبيعة الاجتماعية لمطلب الإصلاح. والثاني في مؤدياته وتأثيراته وأغراضه السياسية.

أنظر إلى الأمور من فوق، ترى شيئاً مختلفاً.

من حق المرأة أن تمارس التعري وترتدي ما تختاره من لباس. فاللباس مهما كُشف عن مفاتن الجسد حق مشروع في الغرب، والنساء يتمتعن بحماية القانون، طالما

لا يسنن بممارسة حريتهن إلى الآخرين.

ولكن المسألة لا تتوقف عند هذا الفاصل. هناك فاصل

أشد وطأة في

ضحية نظام قضائي لم يالف "قضايا" من ذلك النوع الذي يهدد "القيم" و"التقاليد"،

ولا أساس قانونياً لها أصلاً. دفعت ثمن المنطقة الرمادية بين مفهوم للحق يقيم وزناً للتقاليد

علي الصراف
كاتب عراقي

الإصلاحات القانونية التي دفع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إلى إقرارها، تضع المملكة على عتبة عهد جديد.

المسألة أبعد من مجرد مواجهة ضغوط خارجية. إنها مسألة إصلاح لم يبدأ ولي العهد عهده إلا بالدعوة لها منذ يومه الأول.

العشوائية القانونية السابقة سوف تغيب ليحل محلها نظام قضائي واضح، يكفل أن تتوفر أسس للأحكام، كما يكفل أن تتوفر ضمانات لمن يقع تحت طائلة القانون.

أحد أهم دوافع الإصلاح القضائي، لا يتعلق بالقضايا الجنائية التقليدية، فهذه مما لا يثير الكثير من اللغط، وإنما ما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان والحرية والحريات العامة والمساواة والمرأة.

هل يوجد شك لدى أي أحد، بأن هذه القضايا هي ما يتم الغمخ به من قناة السعودية دائماً؟

هل يوجد شك، بأن لهذه القضايا هدفاً آخر، غير حقوق الإنسان والحريات وغيرها؟ وإنما تتخذ كتعلة لإحراق الضرر بدور ومكانة المملكة وسياساتها وخياراتها في المنطقة؟

وهل يوجد شك، بأن للمجتمع السعودي قيماً وتقاليد خاصة به، تستوجب الاحترام، لأنها سمة من سمات الثقافة والتاريخ والأعراف، التي لا تتغير بجرة قلم؟

التعري جزء من "حرية الرأي" في مونتريال. ولكنه ليس كذلك في جدة، ولا حتى في أي مدينة عربية أخرى.

ماذا نفع لحرية الرأي، إن، عندما تكون قابلاً غريباً يتعين أن يرتديه الجميع أو أن يقيس قيمه وتقاليد بـ"مقياسه"؟

يندفع ولي العهد السعودي في إصلاحاته، بمقدار هائل من الشجاعة. وذلك إلى درجة تبرر الخوف منها عليه.

ولكنه يقطع شوطاً بعد آخر، مطمئناً إلى أن الإصلاح بات ضرورياً، ويتعين على دولة، هي الآن من بين أكبر 20 اقتصاداً في العالم، أن يرضى بها قداماً.

من ذلك يعود إلى أنه من جبل مختلف، قريب تماماً من جبل لجين الهدلول، الناشطة التي أطلق سراحها أخيراً.

لجين الهدلول عادت من كندا لكي تدافع عن المساواة وعن حقوق المرأة في المملكة، فوُقت

ضحية نظام قضائي لم يالف "قضايا" من ذلك النوع الذي يهدد "القيم" و"التقاليد"،

ولا أساس قانونياً لها أصلاً. دفعت ثمن المنطقة الرمادية بين مفهوم للحق يقيم وزناً للتقاليد

أهمية قطر بالنسبة إلى حكم أردوغان تزايدت في ضوء التطورات التي أعاققت الطموح التركي للعودة إلى قيادة المنطقة لاسيما بعد إسقاط حكم جماعة الإخوان في مصر وانتكاسة أنقرة في سوريا

وتزايدت أهمية قطر بالنسبة إلى حكم أردوغان، في ضوء التطورات التي أعاققت الطموح التركي للعودة إلى قيادة المنطقة، لاسيما بعد إسقاط حكم جماعة "الإخوان" في مصر، وانتكاسة أنقرة في سوريا بعد الكثير من التراجع لقواتها وتآثيراتها والجماعات التي تدعمها. وكان معنى الضغوط الخليجية على قطر واحتمالات استجابة الدوحة لما طلب منها، لمطالبتها، هو انهيار المشروع التركي في المنطقة، وتعزيز الضغوط على دولة صغيرة تحظى بتمتلك قدرة مالية على دعم تيار الإسلام السياسي، بينما المطلوب إيقاده القدرة على الحركة في المنطقة.

وكان موقف الدول الخليجية الثلاث التي قاطعت الدوحة، يتهدد تركيا بتراجعات الاستثمارات القطرية فيها، وهي تبلغ نحو 20 مليار دولار في قطاعات المصارف والزراعة والسياحة. فالمصالح التركية جعلت حكومة أردوغان، تؤكد المرة تلو الأخرى، على أن تحالفها مع قطر لا يعني أنها ضد أحد. لكن الدوحة، صاحبة الاستثمارات، لا تزال مزهوة بإقتضال الأميركيين لعملية الحصار، وتفنش لنفسها عن مواضع جديدة للحركة.

وأشار الخبراء الاستراتيجيون قديماً، إلى أن الدول الصغيرة، التي ترى ضمانات وجودها في العلاقة مع الأصدقاء، يظل شأنها في الحركة شأن راكب الدراجة الهوائية، لا يستطيع أن يقف، فإن توقف يسقط، وبالتالي لا بد له من الاندفاع إلى أي وجهة متاحة، ولو اضطر إلى جمع المتناقضات (مثل حال علاقة الدوحة بإيران وإسرائيل وأمريكا وتركيا) وهذا ما أصبح أردوغان يصدهه الآن.

